

القرار ١٩٠٢ (٢٠٠٩)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٢٤٥، المعقودة في ١٧ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠٠٩

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه بشأن بوروندي، وبخاصة قراراته
١٧١٩ (٢٠٠٦) و ١٧٩١ (٢٠٠٧) و ١٨٥٨ (٢٠٠٨)،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة بوروندي واستقلالها وسلامتها
أراضيها ووحدتها،

وإذ يؤكد من جديد أهمية الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات
بلدان منطقة البحيرات الكبرى المعني بعملية السلام في بوروندي، الذي عقد في بوجمبورا في
٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والاتفاقات التي تم التوصل إليها بين حكومة بوروندي
وقوات التحرير الوطنية (حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية)،

وإذ يشيد بمبادرة السلام الإقليمية ووساطة جنوب أفريقيا، والشراكة من أجل
السلام في بوروندي، والاتحاد الأفريقي، والمديرية السياسية، لمشاركتها المستمرة في دعم
الجهود الرامية إلى ترسيخ دعائم السلام في بوروندي،

وإذ يرحب بالتقدم الذي أحرزته بوروندي في المجالات الرئيسية لترسيخ دعائم
السلام وفي التصدي للتحديات المتبقية، وبخاصة تحويل حزب تحرير شعب الهوتو - قوات
التحرير الوطنية إلى حزب سياسي (قوات التحرير الوطنية)، وترشيح قادة قوات التحرير
الوطنية لشغل مناصب في الخدمة المدنية، وتعزيز الحكم الرشيد، وضمان استدامة عملية نزع
السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمضي قدما في إصلاح قطاع الأمن،



وإذ يثني على حكومة بوروندي والأحزاب السياسية لتوصلها إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بترشيح أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، واعتماد قانون الانتخابات المنقح بالتراضي، **وإذ يرحب** بقرار الحكومة توفير إطار قانوني للمنتدى الدائم للحوار بين الأحزاب، **وإذ يشير** إلى أهمية أن يتم التحضير للانتخابات المقرر عقدها في عام ٢٠١٠ وإجراؤها في بيئة حرة ونزيهة وسلمية،

وإذ يشدد على ضرورة أن تواصل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعمهما لعملية ترسيخ دعائم السلام والتنمية الطويلة الأجل في بوروندي، **وإذ يرحب** في هذا الصدد بعقد اجتماع للفريق الاستشاري للجهات المانحة في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وبالآلية المزوجة المنشأة لتنسيق المساعدة الدولية للانتخابات،

وإذ يرحب بالعمل المتواصل للجنة بناء السلام في بوروندي وبالزيارة التي قام بها مؤخرا رئيس تشكيلة بوروندي التابعة لها، **وإذ يحيط علما** بإجراء استعراض الستين للتقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وبالإحاطة التي قدمها رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذراكا منه لأهمية العدالة الانتقالية في التشجيع على قيام مصالحة دائمة بين جميع أفراد شعب بوروندي **وإذ يرحب** بعملية المشاورات الوطنية المتعلقة بإنشاء آليات للعدالة الانتقالية، وفقا لاتفاقات أروشا لعام ٢٠٠٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٠٦ (٢٠٠٥)،

وإذ يلاحظ مع القلق استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقيود المفروضة على الحريات المدنية، بما في ذلك القيود على حرية الاجتماع والتعبير المفروضة على المعارضة السياسية وممثلي المجتمع المدني، **وإذ يعرب عن قلق** مماثل إزاء الأنباء التي تفيد بوقوع أعمال عنف على يد جماعات الشبان المرتبطة ببعض الأحزاب السياسية،

وإذ يشجع حكومة بوروندي على مواصلة جهودها لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، وعلى وضع نهاية سريعة لحالات انتهاك حقوق الإنسان، ومن بينها عمليات القتل،

وإذ يشير إلى قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وقراريه ١٦٧٤ (٢٠٠٦) و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) المتعلقين بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وقراريه ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) المتعلقين بالأطفال والنزاعات المسلحة،

وقد نظر في التقرير السادس للأمين العام (S/2009/611) المتعلق بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي،

١ - يقرر تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٧١٩ (٢٠٠٦) وجرى تجديده في قراره ١٧٩١ (٢٠٠٧) و ١٨٥٨ (٢٠٠٨)؛

٢ - يشجع حكومة بوروندي وقوات التحرير الوطنية على بذل قصارى جهودهما للقيام بتنفيذ الاتفاقات المبرمة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ويدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل قد يشجع على العودة إلى أجواء التوتر، ويشجعها على حل المسائل المعلقة عن طريق الحوار وبروح المصالحة وفقا لما ينص عليه الدستور البوروندي؛

٣ - يقر بمساهمة كل من المبادرة الإقليمية، ووساطة جنوب أفريقيا، والمديرية السياسية، والشراكة من أجل السلام في بوروندي، في عملية بناء السلام في بوروندي حتى عام ٢٠٠٩، ويشجع قادة المبادرة الإقليمية والاتحاد الأفريقي وغيرهم من الشركاء الدوليين على مواصلة بذل جهودهم على أرض الواقع ضمانا لتنفيذ إعلان ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشكل لا رجعة فيه ولتوطيد عملية السلام؛

٤ - يكرر طلبه إلى الأمين العام بأن يقوم، عن طريق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي على وجه الخصوص، بدور سياسي قوي في دعم جميع جوانب عملية السلام، بتنسيق كامل مع الشركاء دون الإقليميين والإقليميين والدوليين؛

٥ - يقرر أن يقوم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، في تعاون وثيق مع حكومة بوروندي، بإيلاء اهتمام خاص لدعم العملية الانتخابية والحكم الديمقراطي وتوطيد دعائم السلام وإعادة الإدماج المستدام والمسائل الجنسانية؛

٦ - يقر بالمسؤولية الرئيسية لحكومة بوروندي وشركائها الوطنيين عن تهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات في عام ٢٠١٠، ويحث حكومة بوروندي على اتخاذ التدابير اللازمة لتهيئة أجواء تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في عام ٢٠١٠، ويشجع حكومة بوروندي والأحزاب السياسية على مواصلة التحاور، بطرق منها على الخصوص المنتدى الدائم للحوار؛

٧ - يحث حكومة بوروندي والأحزاب السياسية على مواصلة جهودها للحفاظ على استقلالية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ومصداقيتها؛

٨ - يؤيد إعطاء الرئيس نكورونزيزا إشارة بدء حملة للتربية الوطنية في جميع أنحاء البلد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في إطار التحضير للانتخابات، ويشجع على تنفيذ أنشطة التربية الوطنية طيلة العملية الانتخابية؛

٩ - يرحب باستعداد الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعملية الانتخابية، ويطلب من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي الوقوف على أهبة الاستعداد، في حدود الموارد المتاحة، لتقديم الدعم اللوجستي إذا اقتضى الأمر، إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في المراحل الحاسمة من العملية الانتخابية؛

١٠ - يكرر طلبه من الممثل التنفيذي للأمين العام تيسير وتشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، لا سيما في سياق الانتخابات المقبلة، مع الاستمرار في دعم جهودهم الرامية إلى الحفاظ على السلام والاستقرار؛

١١ - يشجع حكومة بوروندي ولجنة بناء السلام وشركاءها الوطنيين والدوليين على الوفاء بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم بموجب الإطار الاستراتيجي لبناء السلام ويطلب من لجنة بناء السلام أن تستمر، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، في مساعدة حكومة بوروندي على إرساء أسس لاستدامة السلام والأمن وإعادة الإدماج والتنمية الطويلة الأجل في بوروندي وعلى تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، بما في ذلك تعبئتها من أجل الانتخابات المقبلة؛

١٢ - يشجع حكومة بوروندي على مواصلة بذل جهودها لمواجهة تحديات توطيد دعائم السلام، ولا سيما الحكم الديمقراطي، وإصلاحات قطاع الأمن، وحيازة الأراضي، والعدالة، وحماية حقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة والطفل؛

١٣ - يشجع حكومة بوروندي على زيادة جهودها، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وغيره من الشركاء الدوليين، لتنفيذ إصلاحات هيكلية ترمي إلى تحسين الإدارة السياسية والاقتصادية والحوكمة الإدارية، مع استمرار التركيز على مكافحة الفساد، ويشجع بصفة خاصة على تنفيذ البرنامج الشامل لإصلاح الإدارة العامة؛

١٤ - يؤكد على أهمية إصلاح قطاع الأمن، ويحث جميع الشركاء الدوليين، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، على دعم جهود حكومة بوروندي لتحسين الكفاءة المهنية لخدمات الأمن الوطنية والشرطة وتعزيز قدراتها، ولا سيما في مجال التدريب على حقوق الإنسان والعنف الجنساني؛

١٥ - يشجع حكومة بوروندي على أن تقوم، بالتعاون مع جميع الشركاء الدوليين، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، بإتمام عملية نزع السلاح والتسريح واستراتيجية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي المستدام للجنود المسرحين، والمقاتلين السابقين، واللاجئين العائدين، والمشردين وغيرهم من الفئات الضعيفة المتأثرة بالتزاع، وبخاصة النساء والأطفال، ويحث الشركاء الدوليين، وبخاصة لجنة بناء السلام، على الوقوف على أهبة الاستعداد لدعم ذلك؛

١٦ - يرحب بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الثلاثية، التي تضم بوروندي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتزانيا، في التوصل إلى حلول دائمة تصون كرامة اللاجئين الذين يعيشون في تزانيا ويشجع على بذل جهود متواصلة في ما يتعلق بمن تبقى من اللاجئين البورونديين؛

١٧ - يشجع حكومة بوروندي على أن تستمر، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وغيره من الشركاء، في إجراء المشاورات الوطنية المتعلقة بالعدالة الانتقالية إتمام التقرير النهائي ونشره في الوقت المناسب، وضمان أن تشكل نتائج هذه المشاورات الأساس الذي يتم بناء عليه إنشاء آليات العدالة الانتقالية؛

١٨ - يهيب بحكومة بوروندي أن تواصل بذل جهودها لتوسيع نطاق احترام حقوق الإنسان وحمايتها، بوسائل منها إنشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان لها مصداقيتها، بما يتماشى ومبادئ باريس المبينة في قرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٨، ويشجعها كذلك على وضع حد للإفلات من العقاب، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمتع مواطنيها الكامل بحقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية دون خوف أو تخويف، على النحو المكرس في دستور بوروندي والمنصوص عليه في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها الصكوك التي صدقت عليها بوروندي؛

١٩ - يعرب بوجه خاص عن قلقه إزاء استمرار العنف الجنسي والجنساني، ويحث الحكومة على مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة، لمنع وقوع مزيد من الانتهاكات وضمان تقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة؛

٢٠ - يرحب بإطلاق سراح جميع الأطفال من قبل الجماعات المسلحة، ويشدد على ضرورة إعادة إدماجهم واستيعابهم بصورة دائمة، ويرحب في هذا الصدد بالبرنامج الذي بدأه البنك الدولي في هذا المجال، ويحث الحكومة على أن تقوم، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي واليونيسيف وغيرهما من أعضاء فرقة العمل القطرية المعنية

برصد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها، بمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب بالنسبة لمتهكي حقوق الطفل؛

٢١ - يبحث مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي على زيادة الاعتمادات المخصصة حاليا للتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حدود قدرات كلٍ منهما وولايته الحالية، وذلك بالتعاون مع حكومتي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حسب الاقتضاء؛

٢٢ - يطلب من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس إحاطة عن العملية الانتخابية في أيار/مايو ٢٠١٠ وتقريراً كاملاً عن تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ويطلب من الأمين العام أن يضمّن تقريره استعراضاً تفصيلياً عن مدى الوفاء بالنقاط المرجعية المحددة في الإضافة المؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (S/2006/429/Add.1) لتقريره المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/429) وأن يقوم، بعد إجراء مشاورات مع حكومة بوروندي، بتقديم توصيات عن التغييرات التي يلزم إجراؤها بشأن توجه وتكوين وجود الأمم المتحدة في بوروندي، تشمل توصيات عن إطار زمني منفتح للتحويل إلى تواجد يركز بقدر أكبر على التنمية؛

٢٣ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.